

السؤال الأول: يقول بعض الفقه أن القاعدة المكملة تستند في إلزامها للأفراد على إرادتهم المفترضة في الأخذ بها؟ ما مدى صحة ذلك.

.....

.....

.....

.....

السؤال الثاني: حدد طبيعة القواعد القانونية التالية مع ذكر المعيار المعتمد في ذلك.

1- " كل من وضع عمدا آلة متفجرة في طريق عام أو خاص يعاقب بالسجن المؤقت من 10 إلى 20 سنة "

.....

2- " لكل مواطن يتمتع بحقوقه المدنية والسياسية أن يختار بحرية موطن إقامته ".....

.....

3- " يكون ثمن المبيع مستحقا في الوقت الذي يقع فيه تسليم المبيع ما لم يوجد اتفاق أو عرف يقضي بخلاف ذلك ".....

.....

4- " لكل مواطن تتوفر فيه الشروط القانونية أن ينتخب أو ينتخب ".....

.....

السؤال الثالث: أجب بنعم أو لا مع التعليل.

1- يقصد بكون القاعدة القانونية قاعدة عامة لأنها تطبق على جميع أفراد المجتمع دون استثناء.....

.....

.....

.....

2- بصفة العمومية تتميز القاعدة القانونية عن الحكم القضائي.....

3- القاعدة المكتملة ليست ملزمة لأنها تتبع من ارادة الأطراف.....

4- تطبق القوانين في تراب الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ابتداء من يوم
اصدارها.....

السؤال الرابع: يعد "مبدأ عدم جواز الاعتذار بجهل القانون" مبدأ أساسي من مبادئ القانون
تقتضيه روح العدالة ويفرضه مبدأ المساواة أمام القانون الا أنه لا يمكن تطبيقه بصفة مطلقة.
اشرح ذلك.....

السؤال الخامس: لقد أورد المشرع على مبدأ الاقليمية في المجال الجنائي استثناءا يخص
الجرائم المرتكبة في الخارج بكيفية يحددها قانون الاجراءات الجزائية وهذا طبقا لما جاء في

المادة 3 فقرة 2 من قانون العقوبات التي تنص: " كما يطبق علي الجرائم التي ترتكب في الخارج اذا كانت تدخل في اختصاص المحاكم الجزائية طبقا لأحكام قانون الاجراءات الجزائية ". وضح ذلك.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....